«الكوت» صاحبة السبق في الإعلان عن نتائجها

نتائج قطاع «المواد الأساسية» الكويتي تتراجع 140 في المئة في الربع الأول

بلغ إجمالي خسائر قطاع المواد الأساسية الكويتي بنهاية الربع الأول من العام الحالي 533 ألف دينار تقريباً مقارنة بحوالي 1.34 مليون دينار أرباح القطاع في الربع المماثل من 2012، بتراجع في النتائج تقدر نسبته بنحو 140 في المئة، علما بأن القطاع يتضمن 5 شركات، منها 3 شركات ذات ستة مالية منتظمة تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي بنهاية ديسمبر من ذات العام، بينما هناك شركتان في القطاع عامهما المالي غير منتظم، وهما شركتي «القرين» و «بوبيان ب».

وتعد أرباح «الكويت» الأكبر على الإطلاق داخل قطاع المواد الأساسية الكويتي، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري 1.18 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 940 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، ما يعني نموا في الأرباح بأكثر من 25 في المئة، وهي أكبر نسبة نمو في النتائج داخل القطاع أيضا.

على الجانب الآخر، تعد أرباح «سكب ك» الأقل بين شركات القطاع، حيث بلغت أرباحها بنهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 574 ألف دينار مقارنة بحوالي 1.39 مليون دينار أرباح للربع المماثل من العام الماضي، بتراجع في النتائج بنسبة 59 في المئة تقريبا.

أما شركة «أنابيب»، فكانت صاحبة الخسائر الوحيدة بين شركات القطاع في الربع الأول من 2013، وذلك بعد أن حققت خسائر فصلية بنحو 2.28 مليون دينار مقابل خسائر تقدر بحوالي 990 ألف دينار حققتها الشركة في الربع المماثل من العام الماضي، ما يعني ارتفاع في الخسائر بأكثر من 130 في المئة. وكانت «الكوت» صاحبة السبق في الإعلان عن نتائجها الربع سنوية بين شركات القطاع، حيث أعلنت الشركة عن تلك النتائج في 5 مايو الماضي، بينما على الجانب الآخر، تعد «أنابيب» الأحدث في الإعلان عن نتائجها الفصلية للربع الأول على مستوى قطاع المواد الأساسية، وذلك بعد إعلانها عن تلك النتائج يوم 19 يونيو الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن 171 شركة كويتية حققت أرباحا بنحو 488.04 مليون دينار في الربع الأول من العام الجاري، وذلك بالمقارنة بحوالي 424.24 مليون دينار أرباح الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح الفصلية تجاوزت نسبته الـ 15 في المئة.

شعار شركة الكوت

وتوزعت نتائج الـ 171 شركة على اثنى عشر قطاعاً من أصل أربعة عشر يتضمنها السوق الرسمي الكويتي، علما بأن 100 شركة حققت نمواً في نتائجها الفصلية، بينما تراجعت نتائج 70 شركة، واستقرت نتائج شركة واحدة.

مؤشر القطاع يرتفع 18 في المئة في العام الحالي

ومنذ نهاية العام الماضي وحتى نهاية تعاملات اليوم، بلغت مكاسب القطاع حوالي 175.3 نقطة شكلت نمواً نسبته 18 في المئة تقريباً، حيث كان مؤشر القطاع قد أنهى آخر جلساته في العام الماضي عند مستوى 976.09 نقطة، فيما كان إغلاقه اليوم عند مستوى 1151.35 نقطة.

وبمقارنة النمو الذي حققه مؤشر قطاع المواد الأساسية بالارتفاع الذي سجله المؤشر السعري للبورصة الكويتية خلال العام الجاري، سنجد أنه يقل بحوالي 16.6 في المئة، حيث حقق السعري نمواً هذا العام بنحو 34.6 في المئة بعد إقفاله اليوم عند مستوى 7986.32 نقطة لتبلغ مكاسبه في 2013 أكثر من 2050 نقطة، حيث كان إقفاله في نهاية العام الماضي عند مستوى 5934.28 نقطة.

فرص للبحث عن مستقبل اقتصادي مستقر

تقرير: تراجع التصنيف الائتماني للدول الربيع العربي زاد من تكلفة الاقتراض إلى 6 في المئة

بينما كان المصرفيون العرب في القمة المصرفية العربية الدولية التي إنتهت أعمالها بالعاصمة النمساوية فيينا 28 من شهر يونيو الماضي. كان الجميع يبدي قلقه مما يمكن أن تسفر عنه تظاهرات 30 يونيو في مصر. رسائل المؤتمر كانت تتحدث عن كيفية معالجة الهموم السياسية التي تلتهم كل الفرص في مستقبل اقتصادي مستقر على الأقل. التقييم المنخفض لاقتصادات دول ثورات الربيع العربي يجر دول المنطقة كلها لتقييم استثماري منخفض.

القمة التي دارت على مدي يومين الاول عقد في قصر الرئاسة النمساوي. والثاني دارت فاعلياته بمقر الامم المتحدة بفيينا. وشهدت جلسات اليوم الاول حضورا كثيفا من رجال المصارف والبنوك والشخصيات العربية والدولية المهتمة بالشئون المالية. وعقدت الجلسة الاولي تحت عنوان دور القطاع المصرفي في بناء القدرات المدنية ومواجهة تحديات مرحلة ما بعد النزاع حيث رأس الجلسة الدكتور أمية طوقان وزير المالية الأردني والذي حذر من المخاطر السياسية التي تعبر بمشاكلها حدود الدول وتؤثر على إقتصادات بعيدة عنها كل البعد ضاربا مثالا باللاجئين من سوريا ودور الثورات العربية على الأردن بما يمثل ضغوطا جديدة غير متوقعة علي الإقتصاد. واضاف بانه على الإقتصاديين العرب النظر بقوة في معالجة البطالة والنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والإهتمام بالبعد الإجتماعي.

وشاركه الراي د. سيزاراسان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في قطر الذي اكد أن الأزمة المالية العالمية لازالت موجودة. وتهدد الإستدامة في عملية التنمية الإقتصادية. وعلى السياسيين والإقتصاديين التعاون للخروج من مرحلة الصراع الحالية. وطالب بضرورة الإعتراف بالمسئولية الإجتماعية وعدالة توزيع الدخل.. وذلك حسبما ذكرت «الأهرام».

وأكد الفريد كمار نائب مدير قسم الشرق الاوسط وآسيا الوسطي في صندوق النقد الدولي أن الأوضاع السياسية الصعبة بمنطقة الشرق الاوسط تضغط على الإقتصاد وفرص وضع برامج إصلاح مستقرة مشيرا بالقلق في مصر وتونس وليبيا. وتزايد العجز في موازين المدفوعات. وتراجع الإحتياطي من النقد الاجنبي. في حين أن الأوضاع في دولة مثل سوريا تضغط على إقتصادات الأردن ولبنان. كل هذه الضغوط السياسية أوجدت تحديات داخلية وخارجية أدت إلى توقعات بمعدل نمو لا يزيد عن 3 في المئة. باستثناء ليبيا. وزاد عدد العاطلين بواقع1.1 مليون شخص. وارتفعت معدلات البطالة ما بين9 إلى 15 في المئة بالبلدان العربية وخاصة في الشباب. وهو ما يتطلب معدلات نمو لا تقل عن7 في المئة في دول مثل مصر وتونس. ولتحسين معدلات النمو لابد من إصلاحات هيكلية تسمح للقطاع الخاص من العمل والمشاركة بفاعلية. وإصلاحات للأسواق ونفاذ أكبر للقطاع المالي. وحذر من صعوبة المرحلة التالية وهي مرحلة ما بعد الصراع.

وشارك جيدو رافوت الرئيس التنفيذي لإتحاد المصارف الأوربية ببلجيكا الحضور ببحث الخطوط العريضة للمستقبل. والذي قال ان الإتحاد يمثل 4000 مصرف اوربي. وهم جزء من المجتمع المدني ومن ثم فإن الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية يتطلب إعمال الفكر في كيفية استدامة هذه المسئولية عبر التفكير فيما ينفع المجتمع. على سبيل المثال هناك جهود من المصارف الاوربية في حماية البيئة. وهناك جهود في مكافحة الجرائم الأخلاقية مثل بيع الصور الفاضحة على الإنترنت بحيث لا تمول البنوك هذه العمليات. وهناك جهود أخرى في مجال التعليم للتثقيف المالي.

أكاديمية «أبوظبي الوطني» تخرج 58 مواطناً ومواطنة

نظم بنك أبوظبي الوطني، البنك الرائد في دولة الإمارات، حفل لتخريج متدربي برنامج «آفاق» في فندق جميرا أبراج الاتحاد في أبوظبي.

وتخرج 58 مواطناً ومواطنة من متدربي برنامج آفاق في أكاديمية بنك أبوظبي الوطني، حيث حصل 18 مواطنا ومواطنة على ماجستير في العلوم المالية والمصرفية فيما أكمل 40 متدربا ومتدربة الفترة الأولى من البرنامج ونالوا شهادة الدراسات العليا في العلوم المالية.

شهد الشيخ محمد بن سيف بن محمد آل نهيان، عضو مجلس إدارة البنك، واليكس ثيرسبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني، وخلف سلطان بن راشد الظاهري، رئيس العمليات، وإيهاب حسن، رئيس مجموعة الموارد البشرية وعدد من مسؤولي البنك حفل التخريج.

وهنأ اليكس ثيرسبي الخريجين والخريجات على نجاحهم وإنجازاتهم، وقال: «نفخر بالخريجين والخريجات، وأود التركيز على أن العمل الشاق والأداء الجيد والالتزام والتركيز ستكون العوامل المحددة للنجاح».

وتنظم أكاديمية بنك أبوظبي الوطني برنامج «آفاق»، الذي يستمر لمدة سنتين، بالتعاون مع جامعة زايد حيث يقوم المتدربون بالدراسة في أكاديمية البنك لنيل شهادة الدراسات العليا في العلوم المالية مع حصولهم على رواتب من البنك. وبعد إكمال السنة الأولى من الدراسة، ينتقل المتدربون إلى العمل في وظائفهم بالبنك مع مواصلة الدراسة بشكل جزئي لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

وقال إيهاب حسن، رئيس مجموعة الموارد البشرية ببنك أبوظبي الوطني: «يلتزم بنك أبوظبي الوطني بدعم رؤية أبوظبي 2030 الهادفة لتنويع اقتصاد الإمارة. ويعتبر «آفاق» البرنامج النموذجي لإعداد الشباب لأنه يقدم فرصة الحصول على أحدث المعارف والعلوم والمهارات المتخصصة بقطاع الخدمات المالية والمصرفية.»

وأشار إيهاب حسن إلى أن «تسليح وتمكين الشباب بالعلم والمعرفة وتوفير بيئة مناسبة لهم لتنمية وتطرير مهاراتهم هو جزء من استراتيجية التوطين في البنك»، مؤكدا «مواصلة بنك أبوظبي الوطني في الاستثمار في الموارد البشرية ليكون في مقدمة المؤسسات المصرفية ولتحقيق رؤية 2030».

ويقدم بنك أبوظبي الوطني العديد من برامج ومبادرات التوطين والتي تهدف لاستقطاب وتطوير أفضل الكوادر الوطنية الذين يرغبون في مزاولة مهنهم في قطاع الخدمات المالية. وتشمل مبادرات التوطين برنامج «طموح» للمنح الدراسية الدولية حيث يقوم البنك برعاية الراغبين في الابتعاث للدراسة خارج دولة الإمارات وتقديم فرص التدريب والعمل بعد التخرج، وبرنامج «الصدارة» الذي يمنح المتدربين دبلوم العلوم المالية والمصرفية إلى جانب اكتساب الخبرة في المجال المصرفي. كما تشمل برنامج «البداية» الذي يمنح المشاركين والمشاركات شهادة في العلوم المالية والمصرفية. بالاضافة إلى ذلك، يقوم البنك برعاية الطلاب والطالبات ضمن برنامج «مستقبلي» خلال فترة الدراسة الأكاديمية بمنحهم علاوات شهرية وتزويدهم بالخبرة العملية مع ضمان توظيفهم عند التخرج.

ونجح بنك أبوظبي الوطني في رفع معدل التوطين من 30 في المئة في عام 2008 إلى 37.4 في المئة بحلول نهاية عام 2012. ويهدف في هذا العام إلى توظيف 150 مواطن ومواطنة.

وتقديراً لدور بنك أبوظبي الوطني في تعزيز عملية التوطين، حصل البنك على جائزة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي في عامي 2004 و2009.

الخريجون الجدد

خبراء: أحداث السويس لم تؤثر على تدفق النفط الخليجي

قلل خبراء عالميون من تأثير الأحداث الجارية بالقرب من قناة السويس المنفذ البحري الاستراتيجي الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط على تدفقات النفط من منطقة الخليج العربي إذ أن هذا المنفذ البحري لا يعبر منه سوى مليوني برميل يومياً كما أن ناقلات النفط العملاقة لا تستطيع المرور من قناة السويس بل إن عليها الدوران عن طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى الأسواق الغربية.

وأشار خبراء في تحليلاتهم التي نشرتها عدد من النشرات العالمية الطاقوية المتخصصة الى أن تاثر ارتفاع أسعار النفط الذي جرى خلال الأسبوع الماضي كان سببه العامل النفسي لدى المضاربين بعقود البترول نتيجة إلى المخاوف من أن ذلك قد يتواكب مع بعض التوقف في إمدادات النفط من بعض المنتجين مثل نيجيريا وفنزويلا بسبب الأحداث الأمنية والتوترات السياسية في تلك المناطق. حيث أشارت نشرة «اويل ترند» إلى أن أحداث السويس أذكت القلق لدى أسواق الطاقة من إمكانية عرقلة تدفقات النفط والغاز من الدول الخليجية وبعض الدول الأفريقية المتشاطئة على البحر الأحمر، بيد أن الواقع يقول بأن القناة لا تلعب دورا محوريا في حركة النفط خاصة فيما يتعلق بالناقلات العملاقة من نوع VLCC وكذلك ULCC التي لا يسمح لها بعبور القناة الذي يبلغ طولها 193كم وعرضها 200متر وعمقها 22 مترا.

فيما قالت نشرة «اويل اند غاز» ان تنامي أسعار النفط لم يكن بسبب الوجل من احتمال تاثر الملاحة البحرية في قناة السويس وإنما هناك عوامل أكثر تأثيرا ومنها ارتفاع الطلب الآسيوي وكذلك تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي ما يعني ارتفاع الطلب القادم من الأسواق الأمريكية.

إلى ذلك شهدت أسعار النفط خلال اليومين الماضيين تنامياً بنسبة 2 في المئة حيث صعد مزيج برنت خام القياس الأوروبي في عقود أغسطس إلى 107.74 دولارات للبرميل. كما ارتفع سعر عقود النفط الخام الأمريكي الخفيف إلى 103.62 دولارات للبرميل

واستمر الذهب في مساره النازل حيث مني بهبوط جديد بنسبة 3 في المئة قبل أن يستعيد جزء من عافيته ليصل إلى 1222 دولارا للأوقية في نهاية التداولات الإلكترونية ليوم أمس.

مسؤولون: بورصة مصر لن تطلب رفع إجراءات احترازية

ترقب الأوضاع يسيطر على مجريات السوق

«رويترز» – قال مسؤولون في سوق المال المصرية امس إن البورصة لن تطلب من الهيئة العامة للرقابة المالية رفع إجراءات احترازية معمول بها حاليا وذلك حتى تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد.

كانت هيئة الرقابة قررت في فبراير شباط 2011 تعليق العمل بآلية الشراء والبيع في ذات الجلسة (T زائد 0) ووقف العمل بالجلسة الاستكشافية وتغيير العمل بالحدود السعرية على الأسهم المقيدة بالبورصة ليصبح الحد الأقصى للنزول أو الارتفاع عشرة بالمئة بدلا من عشرين بالمئة.

وفي مايو أعادت الهيئة العمل بآلية الشراء والبيع في ذات الجلسة فقط دون باقي الإجراءات.

وقال أحد أعضاء مجلس إدارة البورصة الذين انتخبوا في يونيو حزيران «الظروف السياسية لم تهدأ بعد في البلاد حتى نفكر أو نستعجل في طلب رفع الإجراءات الاحترازية.»

كان الجيش أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي يوم الأربعاء وقادت جماعة الإخوان التي ينتمي إليها احتجاجات قتل فيها عشرات الأشخاص.

وقال عدد من وسائل الاعلام إن رئيس البورصة سيدرس في اجتماع لمجلس الإدارة طلب رفع الاجراءات الاحترازية من السوق.

لكن أربعة من أعضاء مجلس الإدارة قالوا لرويترز إنه تقرر الغاء الاجتماع الذي لم يكن مدرجا به في الأساس أي شيء عن الاجراءات الاحترازية.

وأضاف أحد أعضاء المجلس الذين طلبوا عدم نشر أسمائهم «لابد من العمل بالأوضاع الحالية كما هي لضمان عدم حدوث تذبذبات تؤثر بشكل استثنائي على أداء البورصة. لا يوجد ما يستلزم أي تغيرات الآن.»

كانت بورصة مصر شهدت ارتفاعات قياسية في جلسة يوم الخميس بعد الإطاحة بمرسي.

دراسة سويسرية: المملكة تسيطر على 20 في المئة من الاحتياطي العالمي بـ40.6 مليار طن

السعودية تملك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم

قلبت دراسة نفطية متخصصة مفاهيم لم تتزحزح منذ عقود عن الاحتياطي النفطي العالمي وترتيب الدول من حيث حصة امتلاك هذه الاحتياطيات، ومدى كفاية المخزون النفطي لتلبية حاجات الأرض مستقبلا.

وبحسب ما نشرته صحيفة الاقتصادية السعودية، فقد أبقت الدراسة السعودية على رأس أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، بل قالت إن مخزونها سجل ارتفاعا في عام 2012 مقارنة بالعام الذي سبقه.

ووضع الاتحاد النفطي السويسري في دراسته السعودية في المرتبة الأولى من حيث الاحتياطي النفطي، وتاتي بعدها فنزويلا بدلا من كندا، ثم كندا في المرتبة الثالثة بدلا من إيران، التي انزلقت من المرتبة الثانية قبل عقد من السنين إلى المرتبة الرابعة حاليا، ثم العراق خامسا.

وقال الاتحاد في دراسته، التي حملت عنوان «النفط بين السوق والسياسة»، إن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ارتفع بنسبة 7.5 في المئة ليصل إلى 223 مليار طن متري، وكذلك ارتفعت المكامن النفطية القابلة للاستثمار تقنيا واقتصاديا بنسبة 58 في المئة منذ عام 2000.

الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، التي تملك في مجموعها 74 في المئة من الاحتياطي النفطي المؤكد، استحوذت على الحصة الأكبر من الزيادة في الاحتياطي الذي بلغت تقديراته في عام 2012 في حدود 109.4 مليارات طن، مقابل 93.5 مليار طن في عام 2002. وقالت الدراسة، إن احتياطي السعودية ارتفع بنسبة 1.9 في المئة في عام واحد، ليصل إلى 40.6 مليار طن، أو ما يعادل نحو 20.2 في المئة من احتياط العالم المؤكد، لتبقى المملكة بذلك أغنى بلد نفطي في العالم.

وجاءت فنزويلا، التي لم تكن في قائمة الدول الخمس الأكثر امتلاكا للاحتياطي النفطي حتى عام 2005، في المرتبة الثانية باحتياطي قدره 36.2 مليار طن، وذلك بعد الأخذ في الحسبان مكامن رمالها الجيرية الهائلة ذات النفط الكثيف جدا والمكتشفة في حزام منطقة أورونيكو.

وتاتي بعدها كندا (23.6 مليار طن متري)، وإيران (21.1 مليار طن متري)، والعراق (19.3 مليار طن متري). وتمتلك الدول الخمس في مجموعها نحو 63 في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد.

وعزت الدراسة سبب ارتفاع الاحتياطي النفطي عاما بعد عام إلى التقدم في إنتاج التقنيات المبتكرة في اكتشاف واستخراج النفط، وكذلك انتشار رؤوس الأموال واستخدامها على نطاق واسع في الاستكشافات.

لكن الدراسة قالت: إن العنصر الحاسم في ارتفاع الاحتياطي هو تغير مفاهيم الاحتياطي النفطي، وذلك بإدخال النفط غير التقليدي ضمن الاحتياطي العالمي، كالمكامن النفطية المتاحة على الصعيد الجيولوجي، التي تشمل، احتياطي الرمال الأسفلتية، والأحجار الجيرية، والنفط الصخري الموجود بشكل خاص في كندا وفنزويلا.

وأشارت إلى أن جزءا واحدا من هذه المكامن (النفط الصخري) تم إدراجه في إحصائها، لأنه لا يمكن اقتصاديا، اليوم، استخراج النفط من الصخور الجيرية إلا من تلك الواقعة بالقرب من سطح الأرض.

وكانت مكامن النفط غير التقليدي مستبعدة من الحسابات لغاية بداية القرن الحالي، بل لم يكن ينظر إليها بأهمية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وهو أمر ينسجم منطقيا مع مستوى تقنية الاستكشافات قبل نحو 70 عاما.

السعودية تمتلك 20 في المئة من الاحتياطي العالمي

ديلويت: قطر تخطط لتوظيف أكثر من 200 مليار دولار في مشاريع البناء

صدر مؤخراً التقرير الجديد من ديلويت بعنوان «سوق البناء في قطر وفرص كبيرة لشركات التطوير العقاري». ويتناول التقرير السوق العقاري في قطر ويقيّم الفرص المتوفرة للمتعهدين العقاريين فيها، في وقت شكل اختيار قطر لاستضافة بطولة كاس العالم لكرة القدم في العام 2022 من دون شك فرصة لكي ترسخ مكانتها كمركز رياضي أساسي في المنطقة. وتركز رؤية قطر 2013 الوطنية وبرامجها مثل قطر 2022 على منحها مكانة رائدة لناحية كرة القدم والبنى التحتية والتطور الاقتصادي في المنطقة والعالم. ويتماشى هذا الأمر مع استراتيجية الحكومة القائمة على تشجيع السياحة المستدامة التي تهدف إلى استقطاب المزيد من السيّاح والزوّار. وتشكّل المشاريع مثل طريق قطر – البحرين مثالاً عن هذه الاستراتيجية، حيث أنها ستساهم في تحفيز توافد السياح الإقليميين إلى قطر. أمّا لناحية البنى التحتية، فقد أفاد تقرير ديلويت أن قطر تخطط لتوظيف أكثر من 140 مليار دولار في البنى التحتية للنقل استباقاً لبطولة كاس العالم 2022. وقد تم وضع خطط لبناء طرقات جديدة وتشغيل نظام مترو بهدف دعم تدفق مشجعي كرة القدم الكثيف المتوقع، بالإضافة إلى مشروع توسعة المطار الذي بدأ بالفعل.